

Distr.: General
27 January 2023
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة عن الإقليم
4	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
5	ثانياً - الميزانية
6	ثالثاً - الظروف الاقتصادية
6	ألف - لمحة عامة
6	باء - الخدمات المالية
8	جيم - السياحة
8	دال - البناء
8	هاء - النقل والاتصالات
9	رابعاً - الظروف الاجتماعية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة عبر الرابط التالي:

<https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers>



الرجاء إعادة استعمال الورق

020323 030223 23-01430 (A)



9		لمحة عامة	- ألف
9		العمل	- باء
10		التعليم	- جيم
11		الصحة العامة	- دال
12		الجريمة والسلامة العامة	- هاء
12		حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها	- واو
13		البيئة	- خامسا
14		المسائل العسكرية	- سادسا
14		العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية	- سابعا
15		الوضع المستقبلي للإقليم	- ثامنا
15		موقف حكومة الإقليم	- ألف
15		موقف الدولة القائمة بالإدارة	- باء
15		الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	- تاسعا
18		خريطة برمودا	

المرفق

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة رينا لالجي (منذ كانون الأول/ديسمبر 2020)

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو 917 كيلومتراً شرق ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتألف من 8 جزر رئيسية و 130 جزيرة أصغر حجماً.

المساحة: 53,35 كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 450 370 كيلومتراً مربعاً

السكان: 64 031 نسمة (آب/أغسطس 2022)

العمر المتوقع عند الولادة: 79,3 سنة (الرجال: 75,8 سنة؛ النساء: 82,7 سنة) في عام 2021

التركيبة الإثنية: نحو 52 في المائة من السود و 31 في المائة من البيض و 9 في المائة من ذوي الأعراق المختلطة و 8 في المائة من الأعراق الأخرى (تعداد عام 2016)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: هاملتن

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ديفيد بيرت (منذ تموز/يوليه 2017، أعيد انتخابه في تشرين الأول/أكتوبر 2020)

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب العمال التقدمي؛ تحالف برمودا الموحدة

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ الانتخابات المقبلة: من المقرر إجراؤها بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم 11 عضواً يعيّنهم الحاكم (3 أعضاء من اختيار الحاكم، و 5 أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و 3 أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم 36 عضواً يُنتخبون ضمن 36 دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 113 755 دولاراً (2021)

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

معدل البطالة: 7,9 في المائة (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام 1505 الرحالة الإسباني خوان دي برموديث، وبحلول عام 1510 كانت تُسمى "لا برمودا (La Bermuda)". وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنتها في عام 1609 مستعمرون بريطانيون تحطمت سفينتهم على إحدى شعابها المرجانية وهم في طريقهم إلى فرجينيا. وفي عام 1612، وسَّع الملك جيمس الأول الميثاق الممنوح لشركة "Virginia Company" ليشمل برمودا. وبعد أن أُلغي ذلك الميثاق في عام 1684، أُلحق حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- 1 - عُدل دستور برمودا الذي صدر في عام 1968 في خمس مناسبات، وكان آخر تنقيح في عام 2003. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكماً ذاتياً داخلياً شبه كامل يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (والقائد الأعلى للقوات المسلحة)، الذي يعينه التاج البريطاني، هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة. والحاكمة الحالية، رينا لالجي، هي أول امرأة تتقلد منصب حاكمة برمودا.
- 2 - ونظام الحكم في الإقليم برلماني يتألف من حاكم ونائب حاكم ومجلس وزراء وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعين الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضو مجلس النواب الذي يبدو الأقدر على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس الستة والثلاثين الذين يمثل كل منهم دائرة برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء يضم رئيس الوزراء وستة وزراء على الأقل.
- 3 - ويستند القانون والنظام القانوني في برمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام 1612) التي تم توسيع نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي يستنها برلمان برمودا. ويُعين أعضاء هيئة القضاء بناء على مشورة كبير القضاة. وتوجد في برمودا ثلاث محاكم هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية لمواطني تلك الأقاليم.
- 4 - ويجب ألا يقل سن الناخبين في الانتخابات العامة أو الاستفتاءات عن 18 سنة وأن يكونوا حاملين للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم وضعهم القانوني، أو غير حاملين للجنسية على أن يكونوا مسجلين في قائمة الناخبين منذ 1 أيار/مايو 1976. وقد أُجريت الانتخابات العامة في الإقليم لانتخاب 36 عضواً في مجلس النواب في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ففاز حزب العمال التقدمي الحاكم، حيث زاد عدد مقاعده من 25 إلى 30 بينما شهد حزب تحالف برمودا الموحدة تناقصاً في عدد مقاعده من 11 إلى 6. وانتُخبت ثمانية نساء في مجلس النواب. ولا يزال ديفيد بيرت من حزب العمال التقدمي يشغل منصب رئيس الوزراء في فترة ولايته الثانية.
- 5 - وفي عام 1995، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الاقتراع ونسبتهم 58,8 في المائة، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، صوّت 73,6 في المائة ضد الاستقلال. وكان حزب المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظم في أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أنه ينبغي حسم المسألة في انتخابات عامة.

6 - وأفادت لجنة استقلال برمودا في تقريرها الصادر في عام 2005 بأن المسألة العرقية سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا على مر تاريخها. فالانقسامات العرقية تؤثر تأثيراً كبيراً في برمودا على صعيد تأييد الاستقلال أو معارضته، وكذلك تحديد الأسلوب الواجب اتّباعه لتحقيق من رغبات السكان. وأراد حزب العمال التقدمي، الذي كان الحزب الحاكم في عام 2005، حسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات، وما زال الحزب، بحسب التقارير، ملتزماً علناً باتّباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا كلا النهجين.

7 - وذكر رئيس الوزراء، السيد بيرت، في مقابلة أجريت معه في 14 أيلول/سبتمبر 2017، أنه على الرغم من أن دستور حزبه ينص على تحقيق الاستقلال، فإن حكومة الإقليم لا تلتزم بالسعي إلى تحقيق الاستقلال في ذلك الوقت بقدر ما تلتزم بتنمية الاقتصاد والتصدي للتحديات الملحة داخل الإقليم. وفي مقابلة أجريت مع رئيس الوزراء في حزيران/يونيه 2018، كرر الموقف المذكور أعلاه وذكر أن الاستقلال، وإن كان هدفاً وغاية لحزب العمال التقدمي في نهاية المطاف، ليس جزءاً من الولاية الحالية للحزب وأن برمودا لن تسعى إلى الاستقلال خلال فترة ولايته وذلك لإتاحة المجال لمعالجة قضايا أكثر أهمية.

8 - وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في أبرشية سانت جون في دومينيكا في الفترة من 25 إلى 27 آب/أغسطس 2021، ذكر ممثل حكومة الإقليم، توماس كريستوفر فايوموس، أنه رغم أن آخرين تكلموا باسم أقاليم ما وراء البحار ورسموا صورة براقّة للأوضاع فيها، فإن الأحداث العالمية التي وقعت خلال السنوات الأربع الماضية قد أظهرت عكس ذلك، مشيراً إلى إعصاري إيرما وماريا اللذين حدثا في عام 2017. وذكر أيضاً أن لجنة الشؤون الخارجية التابعة لبرلمان المملكة المتحدة حاولت في شباط/فبراير 2019 أن تملي على شعوب أقاليم ما وراء البحار ما يتعين عليها فعله بتقديم توصيات من شأنها أن تؤثر عليها سلباً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ثانياً - الميزانية

9 - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقاً لبيان حكومة الإقليم عن ميزانية السنة المالية 2023/2022 الذي قُدّم في 25 شباط/فبراير 2022، كان يُتوقع أن تبلغ الإيرادات 1,8 بليون دولار. وهذا مبلغ يفوق بمقدار 78,9 مليون دولار (7,9 في المائة) المبلغ الأصلي المقدّر للسنة المالية 2022/2021، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى توقّع ارتفاع إيرادات السياحة والرسوم الجمركية ورسوم الدمغة.

10 - بالنسبة للسنة المالية 2023/2022، يقدر إجمالي النفقات، بما في ذلك نفقات خدمة الديون البالغة 129,8 مليون دولار والنفقات الرأسمالية البالغة 73 مليون دولار، بمبلغ 1,1 بليون دولار، وهذا مبلغ يماثل المبلغ الأصلي المقدّر للسنة المالية 2022/2021.

11 - ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية للسنة المالية 2023/2022 ما قدره 70 مليون دولار، وهو ما يقل بمقدار 54,7 مليون دولار (43,9 في المائة) عن المبلغ الأصلي المقدّر للسنة المالية 2022/2021 وهو 124,7 مليون دولار.

12 - ووفقاً لبيان الميزانية، كان من المتوقع أن تصبح الميزانية متوازنة بحلول السنة المالية 2024/2023، لكن بسبب الحاجة إلى مواصلة تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي (انظر الفقرة 16 أدناه)، وإصلاح نظام الرعاية الصحية ونظام التعليم، وتمويل الاستثمارات الرأسمالية اللازمة، أُرجئ هدف تحقيق ميزانية متوازنة سنة واحدة، أي إلى السنة المالية 2025/2024.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

13 - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. وفي عام 2021، زادت القيمة المضافة لأنشطة الأعمال الدولية بمقدار 138,5 مليون دولار (8,4 في المائة) مقارنة بالعام السابق، وبذلك فهي أكبر عنصر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تساهم فيه بنسبة 28,1 في المائة. وزادت القيمة المضافة لأنشطة أماكن الإقامة والخدمات الغذائية بمقدار 63,0 مليون دولار (86,1 في المائة)، ويعزى 61,3 مليون دولار من هذا المبلغ إلى ارتفاع عدد الزوار ومعدل إشغال الفنادق.

14 - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن القطاع الصناعي صغير الحجم والزراعة محدودة لأن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 20 في المائة. وفي عام 2021، استمرت قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في الإدرار مجتمعة ما نسبته 0,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد زاد ما تدره بمقدار 4,3 ملايين دولار (24,8 في المائة)، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الأنشطة المتصلة بالمحاصيل وتربية الحيوانات.

15 - وحسب ما قاسته حكومة الإقليم، زاد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2021 بنسبة 5,4 في المائة، بما في ذلك زيادة بنسبة 0,4 في المائة في التضخم، حيث بلغ الناتج 6,3 بلايين دولار، وهذا مستوى أقل من مستوى 6,5 بلايين دولار المحقق في عام 2019، أي قبل تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

16 - ووضعت حكومة الإقليم خطة للإنعاش الاقتصادي لمعالجة أثر الجائحة والمشاكل الهيكلية والنظامية التي تعرقل النمو. وقد بدأت في آذار/مارس 2021 المرحلة 3 من الخطة، ويخضع تنفيذها للإشراف المناسب من مجلس الوزراء.

باء - الخدمات المالية

17 - برمودا هي أحد المراكز الدولية الرائدة في مجال الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يساهم هذا القطاع بنحو 41 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبرمودا أيضاً هي أحد المراكز العالمية الرئيسية في مجال أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

18 - وتتولى تنظيم قطاع الخدمات المالية هيئة ناظمة متكاملة هي هيئة النقد في برمودا المخولة سلطة تحصيل الغرامات المدنية. ولا يوجد مصرف مركزي في الإقليم. وتتولى إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلبي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطات البلد من النقد الأجنبي.

19 - وفي عام 2021، سُجِلت 934 شركة وشراكة جديدة، بينما سُجِلت 733 في عام 2020. وبلغ إجمالي عدد الشركات والشراكات الدولية 12 302 في نهاية عام 2021 بينما بلغ 11 874 في عام 2020، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 3,6 في المائة.

20 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط إقليمياً تطبّق فيه قوانين السرية المصرفية، وهي تحتفظ بسجل للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينيات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تديره هيئة عامة، ويجري تحديثه باستخدام نظام آلي نشط نظراً لتغير الملكية على مر الزمن. وبموجب التشريعات التنظيمية، توجد أحكام خاصة بالمؤسسات المالية تتعلق بحملة الأسهم المسيطرين تتطلب موافقة هيئة النقد في برمودا على هؤلاء الأشخاص.

21 - ومنذ ما يزيد على 70 عاماً، تُلزم برمودا الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير معلومات عن المالك المستفيد النهائي. وتتولى هيئة النقد حالياً التحري عن هؤلاء الأشخاص (بشرط أن يمتلكوا حصة مسيطرة دنيا نسبتها 10 في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضاً لتحريات من قبل هيئة النقد. وتحتفظ الهيئة بكل المعلومات المتعلقة بالمستفيد النهائي التي تقدّم لها في إطار عملية التحري.

22 - وتتبادل الحكومة المعلومات مع السلطات المختصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللتين أبرمت معهما اتفاقات دولية. وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت برمودا اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية يُتيح للسلطات المكلفة بإنفاذ القانون الاطلاع في أوانه على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجلة في الدوائر الخاضعة لسلطتها.

23 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في إقليمها وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يحدد إطاراً لتلك السجلات. والتزمت حكومة برمودا بإنشاء سجل من هذا القبيل، وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم في ذلك حسب الاقتضاء. وتتوقع حكومة المملكة المتحدة أن يصبح هذا السجل وسجلات أقاليم ما وراء البحار الأخرى جاهزين بحلول نهاية عام 2023. ويتمشى ذلك مع دعوة المملكة المتحدة إلى جعل إتاحة السجلات لعامة الناس معياراً عالمياً بحلول عام 2023.

24 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضائية في فرض الضرائب وجمعها، وخاصة من أجل مكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. وبدأ سريان الاتفاقية في 1 آذار/مارس 2014. ووسّع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل برمودا في 4 حزيران/يونيه 2018.

جيم - السياحة

25 - في عام 2021، عاد قطاع السياحة للعمل بعد تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. وساهم القطاع بنسبة 2,2 في المائة في إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 1,8 في المائة المحققة في عام 2020. وارتفع إجمالي عدد الزوار القادمين جوا بنسبة 71,5 في المائة بين عامي 2020 و 2021، حيث زاد من 42 071 إلى 72 153 زائرا، وزاد عدد الزوار القادمين على متن السفن السياحية بنسبة 34,8 في المائة، حيث زاد من 9 366 إلى 12 630 زائرا. وارتفع إنفاق الزوار القادمين جوا بنسبة 77,8 في المائة، حيث زاد من 68,9 مليون دولار إلى 122,6 مليون دولار. وقد سُجِّل اتجاه تصاعدي كبير مقارنة بعام 2020، لكن الإحصاءات تُبرز انخفاضا حادا في تلك الأرقام مقارنة بالأرقام المرجعية لعام 2019، حيث انخفض عدد الزوار القادمين جوا بغرض الترفيه بنسبة 71,2 في المائة بينما انخفض إجمالي إنفاقهم بنسبة 69,3 في المائة، وانخفض عدد السفن السياحية الوافدة بنسبة 97,6 في المائة.

26 - وبحلول الربع الثالث من عام 2022، بلغ إجمالي عدد الزوار القادمين جوا بغرض الترفيه 79 745 زائرا، وهو ما يمثل زيادة قدرها 76,1 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. أما على صعيد القطاع البحري، فقد شهدت برمودا نمواً إلى مستويات تقارب المستويات المسجلة قبل الجائحة، حيث بلغ عدد الزوار القادمين على متن السفن السياحية 302 777 زائرا.

دال - البناء

27 - زادت قيمة مشاريع البناء الجديدة التي بدأت خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 (57,5 مليون دولار) بنسبة 22,1 في المائة عن قيمة المشاريع نفسها التي بدأت خلال الفترة نفسها من عام 2020 (47,1 مليون دولار)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المشاريع الحكومية التي بدأت في الربع الثاني من عام 2021. وفي المقابل، انخفضت القيمة المقدرة لأشغال البناء المنجزة خلال الفترة نفسها من 105,4 ملايين دولار في عام 2020 إلى 92,3 مليون دولار في عام 2021، حيث انتهت مشاريع المطار وما يتصل بها من مشاريع المساحات الطبيعية في عام 2020 وهي ما شكّل مشاريع البناء الرئيسية في عام 2020.

هاء - النقل والاتصالات

28 - يبلغ طول شبكة الطرق العامة المعبدة في برمودا حوالي 200 كيلومتر، ويبلغ طول شبكة الطرق الخاصة 400 كيلومتر، وحركة المرور على الطرق العمومية كثيفة، إذ بلغت حوالي 79 مركبة لكل كيلومتر في عام 2016. وأدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى تطوير نظام للنقل العام مكون من الحافلات والعبارات. وفي عام 2016، عدّلت برمودا تشريعاتها (قانون المركبات لعام 1951) للسماح لأول مرة باستئجار السيارات الصغيرة. وفي 20 نيسان/أبريل 2017، دخل نظام المركبات (السيارات الصغيرة) لعام 2017 حيز النفاذ. وفي عام 2020، بلغ مجموع المركبات الطرقية المسجلة 49 114 مركبة، بينما بلغ عددها 49 647 مركبة في العام السابق، وهو ما يمثل انخفاضا لأول مرة منذ عام 2014.

29 - وتُسيّر رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بعدد من الوجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية تُدير سجلاتها هيئة الطيران المدني وهيئة الشحن والشؤون البحرية في برمودا.

30 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، توجد أربعة كبلات بحرية دولية تربط برمودا بالبر الرئيسي لأمريكا الشمالية. وتتاح لحوالي 98 في المائة من الأشخاص في برمودا إمكانية النفاذ إلى شبكة الإنترنت. وبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف في السنة المالية 2021/2020 ما قدره 20 673 مشتركاً، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6 في المائة مقارنة ببلوغ عددهم 21 970 مشتركاً في السنة المالية 2020/2019، ويستمر بذلك الاتجاه التنازلي الذي بدأ في السنة المالية 2004/2003 ولدى برمودا ثماني محطات إذاعية، ومحطتان للبث التلفزيوني، وثلاثة جهات تقدم الخدمات التلفزيونية بالاشتراك، وجهتان تقدمان خدمات الهاتف المحمول، وصحيفة يومية واحدة.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

31 - بالنسبة للسنة المالية 2023/2022، ستخصّص لوزارة التعليم ميزانية قدرها 135,4 مليون دولار، أي ما يعادل 11,8 في المائة من إجمالي النفقات الحكومية المقدرة. وإضافة إلى ذلك، ستُرصد لوزارة الاقتصاد والعمل ميزانية تقدّر بمبلغ 73,9 مليون دولار وستخصّص 4,0 ملايين دولار منها لتنمية القوى العاملة. وستُرصد لوزارة الشباب والثقافة والرياضة ميزانية تقدّر بمبلغ 12,9 مليون دولار.

باء - العمل

32 - انخفض العدد الكلي لفرص العمل المشغولة في برمودا بنسبة 3,4 في المائة، حيث انخفض من 32 427 في عام 2020 إلى 31 316 في عام 2021. وانخفض عدد شاغلي الوظائف البرموديين بما مقداره 747 فرداً وما نسبته 3,3 في المائة، حيث انخفض من 22 750 إلى 22 003 وبلغ متوسط الدخل لعام 2021 لجميع شاغلي الوظائف 66 836 دولاراً، أي زاد بنسبة 2,7 في المائة عن 65 068 دولاراً في عام 2020. وبلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي لشاغلي الوظائف البرموديين 63 162 دولاراً، في حين كان متوسط الدخل أعلى لغير البرموديين، بمن فيهم حملة تراخيص الإقامة الدائمة وأزواج البرموديين من غير البرموديين وغير البرموديين الآخرين الذين بلغ دخلهم تبعاً 76 832 دولاراً و 82 189 دولاراً و 70 952 دولاراً.

33 - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوى العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، والغرض الرئيسي منها هو تجميع فرص العمل المتاحة في برمودا في موقع مركزي واحد، مما يساعد على الربط بين العمال وأصحاب العمل وإتاحة مزيد من فرص العمل للبرموديين المؤهلين، والتقليل من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل في نهاية المطاف. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلنت وزارة الاقتصاد والعمل عن عزمها إنشاء مجلس استشاري جديد لتنمية القوى العاملة ليُنجز المهمة القيادية الحاسمة من خطة تنمية

القوى العاملة التي صيغت في عام 2018 لوضع الأساس لنظام لتنمية القوى العاملة يتماشى على وجه أفضل مع منظمات التعليم والتنمية الاقتصادية لتكون الاستجابة لتحديات سوق العمل استجابة جماعية.

34 - وكانت لبرمودا منذ عام 1968 لجنة مخصصة لإصلاح القوانين، أنشأها وزير الداخلية آنذاك وكلفت بمراجعة الإطار التشريعي للعمل وتحديثه وتحسينه. وقد اختتمت اللجنة عملها بشأن توحيد قوانين العمل والتعديلات المدخلة على قانون العمل لعام 2000 في عام 2018. وأصبحت التعديلات المدخلة على قانون العمل لعام 2000 الهادفة لتحسين استحقاقات الموظفين وحماية جميع العاملين الذين يشكلون القوى العاملة البرمودية سارية المفعول في حزيران/يونيه 2021.

35 - وأصبح قانون العمل (لجنة الأجور) لعام 2019 ساري المفعول في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وأنشئت بموجبه لجنة الأجور بهدف تعزيز العمل على وضع حد أدنى للأجور. وفي نيسان/أبريل 2021، قدمت تلك اللجنة إلى وزير العمل تقريراً يتضمن توصيات بشأن الحد الأدنى للأجور في برمودا. وعُرض مشروع قانون العمل (استحقاق الحد الأدنى للأجور) لعام 2022 على مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وبموجبه سيصبح معدل الحد الأدنى القانوني للأجور هو 16,40 دولاراً وسيصبح ساري المفعول في 1 حزيران/يونيه 2023. ودخل قانون العمل المعدّل (تمديد إجازة الأمومة وإجازة الأبوة) لعام 2019 حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2020، ومُدّت بموجبه إجازة الأمومة واستُحدثت إجازة الأبوة. وفي 15 تموز/يوليه 2022، وافق مجلس الوزراء على حزمة إعانة اقتصادية بقيمة 15 مليون دولار لتخفيف العبء عن الأسر العاملة.

جيم - التعليم

36 - بالنسبة للسنة المالية 2023/2022، سيُرصّد لوزارة التعليم اعتماد يناهز 135,4 مليون دولار (وهو ما يمثل زيادة قدرها 7,2 ملايين دولار مقارنة بالسنة المالية 2022/2021). والتعليم في برمودا إلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة، وهو مجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال حتى سن 19 سنة. ويضم نظام التعليم العام للبلد 10 مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي، و 18 مدرسة ابتدائية، و 5 مدارس إعدادية، ومدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدرستين ثانويتين، ومدرستين بديلتين، وبلغ مجموع الطلاب فيه 4 434 طالباً وطالبة في عام 2020. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس للتعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقرابة 40 في المائة من الطلاب ممن هم في سن التعليم الإلزامي. ولا تحصل تلك المؤسسات على تمويل حكومي. وبلغ مجموع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس في عام 2020، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة وكلية برمودا، 8 916 طالباً وطالبة.

37 - وبدأت وزارة التعليم في إصلاح نظام المدارس العامة اعتباراً من 2023/2022 من خلال تقليص عدد المدارس الابتدائية من 18 مدرسة إلى 10 مدارس: واحدة في كل دائرة باستثناء دائرة بيمبروك حيث توجد مدرستان. وأعلنت الوزارة أيضاً عن عزمها الانتقال من نظام تعليمي ثلاثي المستويات يضم مدارس إعدادية إلى نظام من مستويين بدون مدارس إعدادية.

38 - ويستفيد الطلاب القادمون من أقاليم ما وراء البحار من فئة رسوم التعليم المخصصة للطلاب المحليين في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. ويحق للطلاب الحصول على قروض لدفع الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا

حاصلين على مركز مقيم دائم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يبدؤوا دراسات جامعية، بدوام كامل أو بدوام جزئي، خلال العام الدراسي 2024/2023 ويُشجّع الطلاب المؤهلون على التأكد من أنهم يحملون جواز سفر بريطاني قبل طلب تحويلهم الدفع وفق الرسوم المخصصة للطلاب المحليين للدراسة في المملكة المتحدة.

دال - الصحة العامة

39 - بلغت الميزانية المرسودة لوزارة الصحة للسنة المالية 2023/2022 ما قدره 194,5 مليون دولار (16,9 في المائة من إجمالي النفقات المقدرة)، وهو ما يمثل زيادة قدرها 7,3 ملايين دولار مقارنة بالميزانية الأصلية المرسودة لها للسنة المالية 2022/2021 واستأثرت وزارة الصحة بأكبر حصة في ميزانية الحكومة للسنة المالية 2023/2022. وتعتني هذه الوزارة بالنظام الصحي في الإقليم، وتدير الخدمات المقدمة للمسنين، وتساعد الأشخاص من ذوي الإعاقة، وتحقق في بلاغات سوء المعاملة، وتراقب دور الرعاية الطويلة الأجل.

40 - ويستخدم الإقليم حالياً نظاماً مختلطاً لتمويل الرعاية الصحية يتألف من تمويل حكومي مباشر ومن خدمات التأمين الصحي الاجتماعي، مدعوماً بإعانات حكومية. وشُرع في مبادرة لإصلاح التمويل الصحي بقيادة وزارة الصحة في عام 2018 بهدف توفير التغطية بالخدمات الصحية الأساسية للجميع من خلال نظام واحد للدفع. وعُرضت الاستراتيجية الصحية لبرمودا للفترة 2022-2027 في شباط/فبراير 2022 وتتضمن خريطة طريق لتوفير التغطية الصحية للجميع. ووفقاً لتلك الاستراتيجية، يعاني النظام الصحي في برمودا من ارتفاع التكاليف، ومعدل الفرد للإنفاق فيها على الرعاية الصحية هو من أعلى المعدلات في العالم؛ ولا يزال ما يصل إلى 35 في المائة من السكان غير قادرين على الحصول على الرعاية الصحية الجيدة دون التعرض لضائقة مالية؛ وتُنفق نسبة 11,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، وهذه ثالث أعلى نسبة في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

41 - ويوجد في برمودا ثالث أعلى معدل للإصابة بمرض السكري في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث شُخصت إصابة أكثر من 13 في المائة من سكانها به. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني 50 في المائة من السكان من مرض مزمن واحد على الأقل مثل مرض السكري وأمراض القلب أو الكلى، ويعاني واحد من كل ثلاثة من السكان من ارتفاع ضغط الدم و/أو الكوليسترول.

42 - ومعدل شيخوخة السكان في برمودا مرتفع في حين أن معدل الخصوبة منخفض. ووفقاً لحكومة الإقليم، من المتوقع أن يتجاوز عمر ثلث السكان 65 عاماً بحلول عام 2039، مرتفعاً عن الخمس في عام 2019. وفي عام 2021، بلغ معدل الخصوبة الكلي 1,4 ولادة لكل امرأة وهو دون مستوى الإحلال البالغ 2,1 ولادة لكل امرأة، بينما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 79,3 سنة (75,8 سنة للرجال و 82,7 سنة للنساء). وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع أعلى بأربع سنوات لدى البيض مما هو عليه بالنسبة لبقية السكان.

43 - وظلت حكومة المملكة المتحدة تدعم أقاليم ما وراء البحار طيلة فترة جائحة كوفيد-19. ومن أشكال الدعم المقدم تمويل وتوفير أدوات الاختبار، والمستلزمات المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية، واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرات في مجال الصحة العامة.

وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الدعم المقدم منها يتماشى مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

44 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، بدأت حالة الطوارئ الصحية العامة في برمودا في 1 نيسان/أبريل 2020 وانتهت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

45 - تحرص وزارة الأمن الوطني على ضمان السلامة والأمن في برمودا. وتشرف الوزارة على عدة إدارات ووكالات لتحقيق أهدافها هي: دائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، وإدارة السجون والإصلاحات، وكتيبة برمودا الملكية، ودائرة شرطة برمودا، وهيئة الشكاوى ضد الشرطة.

46 - وتعمل دائرة شرطة برمودا على تعزيز الأمن في برمودا بحماية الأرواح والممتلكات، وصون القانون والنظام، والحفاظ على السكينة، وتقديم الجناة إلى العدالة وفقاً للقانون، وتعزيز السلامة المجتمعية، وزيادة ثقة الجمهور. ووفقاً للخطة الاستراتيجية والعملياتية للفترة 2021-2026، لدى دائرة الشرطة خمس أولويات هي: (أ) الحد من الجرائم الخطيرة وحماية الضعفاء؛ (ب) وتعزيز الثقة في الشرطة؛ (ج) والحد من الأضرار على الطرق؛ (د) والعمل بالتعاون مع الوكالات الأخرى؛ (هـ) وتطوير ضبط الأمن الرقمي. ويقوم فريق إنفاذ مشترك بين الوكالات معني بمكافحة العصابات بالتصدي لعنف العصابات والعنف المسلح.

47 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة لأقاليم ما وراء البحار من أجل مواجهة العواصف الكبرى والكوارث الأخرى. وفي عام 2022، كانت السفينتان *Medway HMS* و *Protector HMS* متمركزتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

48 - تسري في برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ووسّعت المملكة المتحدة رسمياً نطاق التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل برمودا في آذار/مارس 2017، مع تسجيل تحفظين يتعلقان بالمادتين 1 و 15 (4) من الاتفاقية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سُحب التحفظ الأول عقب انتهاء العمل بالتجديد الإلزامي بموجب قانون تعديل شؤون الدفاع في تموز/يوليه 2018. أما التحفظ الثاني، فراعى الأحكام الدستورية والأحكام المتعلقة بالهجرة التي ينجم عنها تمييز ضد المرأة البرمودية المتزوجة من رجل غير برمودي، لأن الرجل غير البرمودي المتزوج من امرأة برمودية لديه حقوق أقل مما لدى المرأة غير البرمودية المتزوجة من رجل برمودي. وفي 21 أيلول/سبتمبر 2022، أعلنت حكومة الإقليم أن مجلس

الشؤون الجنسانية المنشأ حديثاً سيساعد الحكومة في اقتراح ما يلزم من التغييرات التشريعية ومبادرات وبرامج السياسة العامة وفقاً لما تقتضيه الاتفاقية.

49 - وقد تأسست لجنة حقوق الإنسان في برمودا في عام 1982 لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام 1981. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، تتعلق الجوانب الرئيسية الثلاثة لعمل اللجنة بتوفير وسائل فعالة ومتاحة في الوقت المناسب للبت في الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان والتحرش الجنسي والإعاقة، وتعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان في برمودا وتشجيع الأفراد على انتهاج مبادئ المساواة، والمساعدة على تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في العمالة والحصول على الخدمات.

50 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة برمودا إخطاراً للطعن أمام اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في الأحكام الصادرة في عام 2018 عن المحكمة العليا في برمودا ومحكمة الاستئناف التي خلص فيها إلى أن أحكام قانون المعاشرة في برمودا لعام 2018 غير دستورية من حيث قصرها الزواج على الأزواج من الجنس الآخر. وبعد جلسات الاستماع في شباط/فبراير 2021، أصدر المجلس الملكي الخاص حكماً في آذار/مارس 2022 يسمح بالطعن في تلك الأحكام على أساس أن القانون لم يكن غير دستوري. وفي حزيران/يونيه 2022، قدم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية قانون المعاشرة لعام 2022 للنظر فيه بهدف تمديد الفترة الانتقالية لقانون المعاشرة لعام 2018 وتأكيد صلاحية حالات زواج المثليين التي تمت قبل تاريخ صدور حكم المجلس الملكي الخاص في آذار/مارس 2022.

خامساً - البيئة

51 - تتحمل إدارة البيئة والموارد الطبيعية مسؤولية إدارة وتنظيم مصائد الأسماك، والحفاظ على البيئة البحرية وعلى التراث البحري، وحفظ الأراضي وإدارة المحميات الطبيعية، ومكافحة التلوث، والزراعة، والثروة الحيوانية والنباتية، ومعرض الأحياء المائية والمتحف وحديقة الحيوانات في برمودا.

52 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، منحت وزارة الداخلية الأولية لتطوير وتوسيع نطاق لجنة بحر سارغاسو، المنشأة عملاً بإعلان هاميلتون بشأن التعاون من أجل المحافظة على بحر سارغاسو، وذلك لتحسين إدارة كامل بحر سارغاسو الذي اعترف به إعلان هاميلتون بوصفه نظاماً إيكولوجياً محيطياً مفتوحاً ومهماً.

53 - وتواصل برمودا جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك لديها، وتحسين أمنها الغذائي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تشير الملاحظات الواردة من صيادي الأسماك والمسؤولين الحكوميين إلى أن الأسماك تتجمع للتفريخ في وقت أبكر من السنة، وذلك على الأرجح بسبب ارتفاع درجات حرارة المياه. وحصلت حكومة الإقليم على تمويل من صندوق داروين المعزز، المعروف أيضاً باسم صندوق البيئة والمناخ لأقاليم ما وراء البحار، لفائدة مجموعة من المشاريع المتنوعة لأغراض منها تقييم التنوع البيولوجي للأسماك المتنقلة في الأعماق البحرية في برمودا، ودعم الأولويات الاستراتيجية لحكومة الإقليم في مجال حفظ التنوع البيولوجي أثناء عملها على وضع تدابير حثائية مكانية في إطار برنامج برمودا لازدهار المحيطات الذي يهدف إلى تعزيز الاستخدام المستدام لموارد المحيطات.

54 - وتنتج شركة خاصة واحدة، تعتمد حصراً على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، حوالي 98 في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم. وتوفر النسبة المتبقية والبالغة 2 في المائة محطة خليج تابنر التي تحول النفايات إلى طاقة، وهي محطة تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر

2021، أعلنت حكومة الإقليم أن محطة خليج تاينز أصبحت في حالة حرجة مما قد يتطلب استثماراً يمكن أن يصل إلى 150 مليون دولار لاستبدالها بالكامل. وبدأت عملية تثبيت المحطة وتجديدها في شباط/فبراير 2022، ووافقت حكومة الإقليم لاحقاً على برنامج تثبيت آخر بتكلفة تقدر بنحو 22 مليون دولار لمواجهة التحديات الفورية المواجهة حتى اكتمال العملية.

55 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدت التعديلات التي أدخلت في كانون الأول/ديسمبر 2017 على قانون المتنزهات الوطنية في برمودا لعام 1986 إلى إنشاء 16 محمية جديدة (90 فداناً) في نظام المتنزهات الوطنية. وبعد إعادة تصنيف سبعة متنزهات قائمة كمحميات طبيعية، بلغ العدد الإجمالي للمحميات في إطار نظام المتنزهات الوطنية 112 محمية (بمساحة إجمالية قدرها 1 129 فداناً).

56 - وكانت برمودا أول إقليم ينضم إلى برنامج الإحاطة بالأحوال البحرية لمنظمة الدرع الأزرق الدولية، وهو عبارة عن مبادرة أطلقتها حكومة المملكة المتحدة بهدف التصدي لصيد الأسماك غير المشروع وغيره من الأنشطة غير القانونية في جميع أقاليم ما وراء البحار.

سادساً - المسائل العسكرية

57 - لدى برمودا كتيبة دفاع تضم حوالي 350 جندياً، وتدعى كتيبة برمودا الملكية، وتضم 30 جندياً متفرغاً، بينما يعمل العدد المتبقي من الأفراد بدوام جزئي كأفراد احتياطيين. وتنقسم الكتيبة إلى سريتي عمليات تضم كل واحدة منهما حوالي 100 جندي، وتتلقى الدعم من سرية للوجستيات ووحدة للتدريب. وكانت الكتيبة تتألف من أفراد مجندين ومتطوعين حتى أنهى العمل بنظام التجنيد الإجباري في عام 2015. وبموجب قانون تعديل شؤون الدفاع، الذي أصبح ساري المفعول في 1 تموز/يوليه 2018، أصبح التجنيد الطوعي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها تجنيد الرجال أو النساء في الكتيبة. وقد أجرت الكتيبة استعراضاً استراتيجياً في النصف الأول من عام 2018 جرى تحديثه في عام 2020 بتنقيح القوام المستهدف ليصبح 420 فرداً. ويتمثل هدفها الرئيسيان في حماية القوة وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

58 - وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات وجيوش أجنبية منها حكومات وجيوش جامايكا وكندا والولايات المتحدة، وتساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة.

59 - وفي شباط/فبراير 2020، تم تشكيل قوة خفر السواحل التابعة لكتيبة برمودا الملكية من خلال دمج الوحدة البحرية التابعة لدائرة شرطة برمودا وقوة القوارب التابعة لكتيبة برمودا الملكية. وتتمثل مسؤولياتها في تسيير الدوريات في المنطقة البحرية الداخلية وخفارتها تمشياً مع قانون تعديل شؤون الدفاع (وحدة خفر السواحل) لعام 2018.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

60 - برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي التي أنشئت لمكافحة غسل الأموال. ووكالة المعلومات الاستخبارية المالية في برمودا عضو في مجموعة إيغمنت لوحدات الاستخبارات المالية، وهيئة النقد في برمودا عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية

لهيئات الأوراق المالية، وفريق مشرفي المراكز المالية الدولية. وإضافة إلى ذلك، تشارك برمودا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، وفي الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

ثامنا - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

61 - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

62 - في الجلسة التاسعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التي عُقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أثناء الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

63 - وأضاف أن المملكة المتحدة والأقاليم متفقة على أن الأقاليم تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي، ولا تخضع إلا لاحتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأشار أيضا إلى أن مجلس المملكة المتحدة الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار يجتمع سنويا لرصد الأولويات الجماعية والدفع بعجلتها، بما فيها حماية البيئة، وأن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية والاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك حفظ الأمن المشترك.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

64 - في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، اتخذت الجمعية العامة القرار 136/77 دون تصويت بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2022 (A/77/23) والتوصية الصادرة لاحقا عن اللجنة الرابعة. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية العامة ما يلي:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار برمودا عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب برمودا هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، واهابت بالدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في

تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أكدت أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام 2005 الذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(هـ) أكدت الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(و) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ز) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ح) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات حديثة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدت أيضاً أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب برمودا ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين برمودا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في برمودا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ك) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع

عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المثمرة التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة برمودا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين وعن تنفيذ القرار .

المرفق

خريطة برمودا

